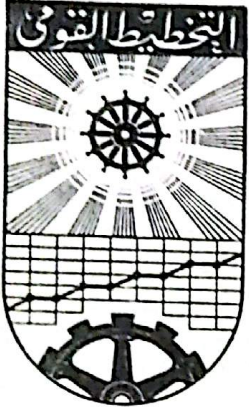


# جمهورية مصر العربية



## معد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم ( ٥٦٨ )

التقييم الاجتماعي للمشروعات

اعداد

الاستاذ مصطفى الارواى

يونيو ١٩٧٧

## التقييم الاجتماعي للمشروعات

### أولا - الربحية التجارية والربحية الاجتماعية :

#### 1 - مجالات الربحية التجارية والحاجة الى التقييم الاجتماعي :

يقتضى اتخاذ قرار الاستثمار التصرف على اثار المشروعات وتباسبها مقارنة بما بذل فيها من موارد . ومقارنة المشروعات لاختيار اكثر ا جدوى واكثرها ملائمة .  
وتقاس اثار المشروعات وربحيتها طبقا لاساسين . فتقاس اولا - وحيثما التجارية . وتتلخص مسايرها المختلفة في التصرف على ما تدركه المشروعات من ربح ، ونسبته الى الاستثمار (عائد الاستثمار) وحتى تتمرد الاستثمارات من عوائد المشروع . . . . الخ . . . . وتتخذ للحساب من الطرق ما تتفاوت فيما بينها من حيث اليسر والتعقيد . . . كما يتفاوت استخدامها من حيث الحكم بالتبول او الرفض ، او المقارنة بين فرص الاستثمار المختلفة لاختيار اكثرها ربحية او اقلها مخاطرا .

ومع نشأة التخطيط ، وما يتبعه من التدخل الحكومي في مجال النشاط الاقتصادي بصور مختلفة ، ومدرجات متفاوتة لم يعد قياس الربحية التجارية كافيا للحكم على صلاحية المشروعات - واتخاذ القرار - فضلا عن مقارنة المشروعات المختلفة ، واقتضى الامر قياس عائد المشروعات بمساير اخرى للتصرف على ما تحققه من الهدف الرئيسي للخطة ، او مدى توافقها مع السياسة العامة ، ومقارنة مدى استخدامها للموارد المختلفة للمجتمع ، لاختيار اكثرها ملائمة للمجتمع لذلك نشأت مساير قياس الربحية الاجتماعية للمشروعات .



فالربحية التجارية تقيس عوائد المشروعات ( ربحها المطلق ) بالنسبة لما بذل منها من موارد توفرت او امكن توفيرها للمستثمر الخاص . وهى بذلك تمثل وجهة نظر المستثمر الخاص بقدر ما يدركه من " ربح " .  
وتقيس الربحية الاجتماعية " عوائد " المشروعات من وجهة نظر المجتمع الخاص وقد تختلف من حيث التعريف عن " عوائد " المشروعات على المستثمر الخاص . فتتمثل فى مدى مساهمة المشروع فى تحقيق اهداف التنمية او بعضا منها ، فحسابا ومقارنا الى ما بذل له المجتمع من موارد توافست له ( للمجتمع ) .

وكلا القياسين ضرورى لاتخاذ القرار بالنسبة للمشروعات الجديدة ، بصرف النظر عن القائمين بالتنفيذ . فقياس الربحية التجارية ليس قاصرا على مشروعات القطاع الخاص ، بل ضرورى ايضا لمشروعات القطاع العام للتصرف على مدى ما تحققه من ربح ، بالمفهوم التجارى ، وطبقا للأسعار السائدة كما ان التقييم الاجتماعى لازم ايضا لمشروعات القطاع الخاص للحكم على مدى ملاءمتها لاهداف الدولة وسياساتها ، مهما صغر دور التدخل الحكوى . وكذلك مدى احتياجاتها من موارد المجتمع . فقياس كل من الربحية التجارية والاجتماعية لمشروعات القطاع الخاص يمكن من التعرف على ادوات التوجيه الاقتصادى ( ممثلة فى الضرائب او الاعانات - وغيرها ) التى يمكن استخدامها لتوجيه نشاط القطاع الخاص بما يتلاءم مع سياسة الدولة ، وينسق مع موارد المجتمع .

## ٢- قصور معايير الربحية التجارية عن تقييم عوائد المشروعات :

وعلى اساس علمنا بمجال قياس الربحية التجارية - واقتصرها على قياس ارباح المشروعات بالمدلول التجارى ، وتسليمنا بأن الربح ليس الهدف الاساسى للتنمية الاجتماعية ، يمكن التأكد من الحاجة الى معايير اخرى للقياس .  
وقد يقتضى الامر للمزيد من الايضاح تصوير الاسباب التى تدعو الى وجود معايير جديدة للقياس تختلف عن معايير الربحية التجارية من حيث :

## تعريف المائد ٥ ومجالات القياس ٥ وكيفية تقدير قيمة المدخلات

والمخرجات ٥٥ وغير ذلك مما يقتضيه التقييم الاجتماعي للمشروعات ٥

١/٢ والسبب الاول هو انتقال الربحية التجارية للآثار غير المباشرة للمشروعات فيقتصر حساب المائد على الناتج المباشر منها ( الانتاج - المبيعات ) الخاصة بالمشروع ٥ كما يقتصر حساب التكاليف على ما يخسر المشروع وحده منها ٥ لكن من وجهة نظر المجتمع ند يكون لقيام مشروع ما من الآثار غير المباشرة ما يوازي ( اوقد يقوق ) آثاره المباشرة ٥ وتشمل هذا بصورة خاصة في الآثار الناجمة عن العلاقات الامامية والخلفية لقيام المشروع قد يحفز قيام صناعة لتخدم انتاجه لم تكن لتنشأ في غيابه ٥ كما انه يودي الى زيادة استخدام بعض المدخلات من الخامات - فيحفز زيادة انتاجها - بصورة لم تكن تحدث لولاها ولا تحفل قياسات الربحية التجارية بها ولا تضمها في الاعتبار ٥ للمشروع ٥ اما الربحية الاجتماعية فنقسم الى قيار هذه الآثار ٥

كما قد يكون لاتامة مشروع بعض الآثار الضارة على البيئة ٥ مثل تلوث مجارى المياه ٥ او الاضرار بالزراعة او الثروة السمكية ٥٥٥ الخ وهي تكاليف يتكبدها المجتمع ٥ ومحاول تلافيها بالبحث عن البدائل الاقل ضررا او اختيار المكان الانسب او معالجتها بتكاليف اضافية ٥٥ وهي من المواقف التي لا تأبه لها هيائيس الربحية التجارية وان كانت تشمل " تكاليف " من وجهة نظر المجتمع ٥ ينبغي قياس ما يمكن نياسه منها ووضعها في الحساب ٥

كما توجد من الآثار غير المباشرة سلبيات او ايجابيات مما لا يمكن قياسه قويا ٥ مثل اثر مشروع على تطوير البيئة ٥ والمستويات الثقافية والاجتماعية وغير عادات اكثر تقدما ٥ او احداث "خوضها" او تلوث جوى ٥٥٥٥ الخ ٥

واذا كانت هيائيس الربحية التجارية تغفل هذه الآثار فلا ان الربحية الاجتماعية ٥ توجب توصيفها - اذا ما تمعذر تقييمها - واخذها في الاعتبار



عند اتخاذ القرار والمفاضلة بين بدائل المشروعات ليأتى الاختيار مستهدفا أكثر المشروعات تحقيقا لنفع المجتمع ، وتلخيصا للاضرار به .

٢/٢ اما السبب الثاني فيندلق بالسائد . الذى يجرى قياسه . فحيث توجد خطط او برامج التنمية يكون الهدف الذى يتحدد تحقيقه خلال فترة معينة هو زياد الدخل ، فى حدود موارد محددة ( تمثل المتاحة ) وعلى هذا ، اذا كانت مبادئ الربحية التجارية تسمى لقيام الارباح المحققة بصفتها الهدف الوحيد مقابل الاستثمارات المبذولة فانه على المستوى القوي يصير قياس اثر المشروع على اهم اهداف الخطة او البرنامج مقابل ما استخدمه من الموارد المتاحة . وعلى هذا الاساس يكون الرفض او القبول . وعليه ايضا تجرى المفاضلة بين بدائل المشروعات لاختيار اكثرها ملائمة ، من حيث مدى تحقيقها للهدف الرئيسى للتنمية . واستخدامها للموارد القومية .

وغنى عن البيان ان اهداف التنمية قد تتعدد . فالى جانب زيادة الدخل قد يكون هدف للعمالة ، او اعادة توزيع الدخل بين الاقاليم او المجموعات . كما ان الوصول الى هذه الاهداف يتمين معه السعى الى اختيار المشروعات التى توهدى الى تحقيقها ، فى ظل " القيود " التى تتمثل فى مدى توفر الموارد المالية ( الاستثمار - او التمويل الاجنبي ) او البشرية ، او المبنية فى بعض الاحيان .

٣/٢ والسبب الثالث يتدلق بتقييم منتجات المشروعات وعناصر تكاليفها . فالارباح التجارية تقامر باستخدام اسعار السوق الفعلية ( او المتوقعة ) الكسل من مدخلات المشروع ( مستلزماته ) ومخرجاته ( انتاجه ) . وعلى الدول النامية قلما تمكس هذه الاسعار القيمة الاجتماعية او التكلفة الاجتماعية لها . وتفسير اخر لا تتضمن اسعار السوق تعبيرا عن قيمتها الحقيقية من وجهة نظر المجتمع . وعلى هذا الاساس تأتى نتائج

حساب الربحية بأسعار السوق قاصرة عن أن تصور العائد الحقيقي للمشروعات واستخدامها في المقاضلة بين المشروعات يؤدى الى سوء توزيع الموارد . ولمزيد من الايضاح يمكن القول بأن الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في عدم التناسق بين عوامل الانتاج الاساسية ورأس المال ( خاصة بالتقيد الاجنبى ) لا يوجد منه ما يكفى لتشغيل قوة العمل المتاحة ، او قد يندر وجود بعض انواع العمالة ويتوفر رأس المال للدرجة التى يستحيل معها اقامة مشروعات دون استيراد للعمالة .

وبالرغم من الندرة والوفرة الموضحة لا تنكس اسعار السوق ندرة بعض العوامل او المدخلات او وفرة بعضها الاخر او قيمتها او تكلفتها الاجتماعية ففى اشد البلاد معاناه من العجز الشديد فى ميزان المدفوعات لا ينكس سعر الصرف ندرة التقيد الاجنبى او ارتفاع تكلفتها الاجتماعية . كما لا يعكس الحد الادنى للزجر ( وقد تحدد نتيجة الضغوط او سياسات اجتماعية ) وفرة العمل غير الماهر او انخفاض انتاجيته الحديثة . واستخدام اسعار السوق يؤدى الى ان تبدو المشروعات التى تعتمد على قدر كبير من الموارد النادرة او ذات التكلفة الاجتماعية العالية ( وقل سعرها فى السوق عن سعرها الاجتماعى ) اكثر ربحا وتلك التى تعتمد على قدر كبير من الموارد الوفيرة وذات التكلفة الاجتماعية المنخفضة ( والتى يزيد سعرها فى السوق عن تكلفتها او قيمتها الاجتماعية ) اقل ربحا . ويؤدى اختيارها فى النهاية الى زيادة حدة الاختلالات بين هذه العوامل وسوء تخصيص الموارد . ومن ناحية اخرى تبدو المشروعات التى يقل سعر انتاجها فى السوق عن قيمتها الاجتماعية اقل ربحية من المشروعات الاخرى مما يسود فى النهاية الى سوء الاختيار .

وعلى هذا يؤدى استخدام اسعار السوق الى تحديد يبل او تصوب فى النهاية الى سوء اختيار المشروعات الاستثمارية .



٤/٢ وما يقال عن اسرار المدخلات والمخرجات يقل ايضا عن سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية لسوائد المشروعات • فحين يتحدد سعر الخصم في حسابات الربحية التجارية بحدود تفضيل المستثمر الخاص وروية نفسه لقيمة السوائد التي ترد في سنوات قبلة • لا يمكن هذا " السمسر " التفضيل الزمني للمجتمع ويختلف عن سعر الخصم الاجتماعي الذي ينبغي ان يتحدد وفقا لظروف المجتمع • واهدافه • وبالتالي لتفضيل المجتمع • ليستخدم في حسابات التقييم الاجتماعي للمشروعات •

وخلاصة القول ان التقييم الاجتماعي يهدف الى حساب جميع ما تكبده المجتمع - بصورته مباشرة او غير مباشرة مقوما تكلفته او قيمته الاجتماعية • وحساب جميع عوائد المشروع مباشرة وغير مباشرة مقومة بقيمتها الاجتماعية وتقدر اثار المشروعات بالنسبة لاهداف التنمية •

## ثانيا : معايير الربحية الاجتماعية :

ظهرت معايير قياس الربحية الاجتماعية بعد ما تبين من تصور معايير الربحية التجارية عن تصوير الآثار الكاملة للمشروعات تصوريا صادقا يتضمن من آثارها الاجتماعية وما تضيفه للمجتمع ، وما يتكبد في سبيلها من موارد ، وعدم صلاحيتها وحدها لان تتخذ اساسا للقرار الاستثماري ، ولقد تنوعت معايير الربحية الاجتماعية ، فمن الطبيعي ان تنشأ للتواءم مع أغراض قياس الآثار الاجتماعية ، وتتخذ مداخل متعددة ، وتنوع صورها ، وكان كل منها يهدف تلافى وجهها من اوجه قصور معايير الربحية التجارية عن التقييم الاجتماعي اولهتناق الحساب مع ما يستبرعائدا اوريا من وجهة نظر المجتمع ، وعلى سبيل المثال ، اتخذت بعض المعايير الدخل معمرا عن ربح المجتمع كما نهجت بعض الوسائل الاخرى الى تعدد سبل حساب ارباح التجارة باعادة تقييم مدخلات المشروع ومخرجاته باستخدام الاسعار المعدلة لها ، بما يصور قيمتها الاجتماعية او تكلفتها الاجتماعية ( الاسعار المحاسبية او الاجتماعية ) واستبعاد الضرائب والتجهيزات من النفقات ، واستهدفت وسائل ومعايير اخرى ادخال الآثار غير المباشرة للمشروعات مسوا في صورة عوائد او نفقات .

وعلى هذا وجدنا صور مختلفة ومتعددة لمعايير الربحية الاجتماعية ، تختلف فيما بينها في مدى شمولها من حيث قياس واحد او اكثر من آثار المشروعات على اهداف التنمية كما تتفاوت فيما بينها من حيث سهولة الحساب وعمره ، واختلفت صورها بين القادير المطلقة او النسب و اكب التطورات التي طرأت في حسابات الربحية التجارية ، كما تأثرت بظهور طريقة حساب المنافع والتكاليف لقياس الربحية التجارية للمشروعات الكبيرة متعددة الاغراض ( وهي التي كانت تهدف اساسا لادخال بعض الآثار غير المباشرة ) ، فطورت هذه الطريقة لقياس الربحية الاجتماعية ، وظهرت منهاج تستم الى هذا الاسلوب ( المنافع والتكاليف ) وتطوره ، فتضع في الحساب جميع الآثار غير المباشرة التي يمكن حسابها ، ويمتد حسابها ( المنافع والتكاليف )



لفترة الانشأه فضلا عن فترة التشغيل ، وتستخدم الاسعار الاجتماعية  
( التصويبات السمرية ) فى ايجاد قيمة المدخلات والمخرجات ، وتستخدم  
لغصم المنافع والتكاليف فى السنوات المختلفة سعر الخصم الاجتماعى ،  
ومذلك يشمل اوجه التقييم الاجتماعى ، ويأتى الرقم الاخير ( صافى  
المنافع ) معبرا عن هدف من الاهداف الاجتماعية - وليس الربح - كأن  
يكون صافى منافع الاستهلاك والاستثمار .

وازا هذا التنوع الكبير ، قد يكون من المفيد ان لفرض المعايير الموجودة  
والتي نشأت نتيجة لعملية مستمرة من عمليات التطور فسمه بين المعايير  
المفردة - والمعايير المتعددة والمركبة والمنافع الشاملة تيسيرا للحصر  
وفى تقديرنا ان هذا التصنيف سوف يمكن من التحديد الواضح لها .

#### ١ - المعايير المفردة :

نشأت هذه المعايير لقياس اثار المشروعات على مختلف اهداف الخطة ،  
وخصر لقياس كل هدف معيار او اكثر مثل زيادة الدخل ، او العمالة ،  
او اثر على ميزان المدفوعات ، وهى الاهداف الرئيسية لاغلب خطط  
التنمية او برامجها . ويأتى هذا القياس اما فى صورة ارقام مطلقة ،  
( الدخل صافى الوفرة فى النقد الاجبى ) او فى صورة مساملات تصور  
انتاجية واحد من عوامل الانتاج المختلفة من هذه الاهداف ، او تصور  
الاحتياجات النسبية لهذه المشروعات من الموارد المختلفة . واهم هذه  
المعايير :

#### ١/١ انتاجية رأس المال :

يقيس هذا المعيار الدخل الناتج من وحدة الاستثمار ، أى الانتاجية  
الحدية لرأس المال ، حيث تعتبر القيمة المضافة ( الدخل المولد من  
المشروع ) معيارا للمائد من وجهة النظر القومية . ويتم حسابه بقسمة  
القيمة المضافة من المشروع على الاستثمارات الكلية له .

ويتم حساب هذا المقياس - في أبسط صورة - باستخدام القيمة المضافة المباشرة ، أي الناتجة من المشروع . ويمكن ان يمتد لتشمل القيمة المضافة الناتجة عن المراحل الخلفية والامية ( والناتجة من استخدام لاقاتعالة ) . وغالباً ما يستخدم هذا المقياس على أساس إنتاج سنة ، سنوات التشغيل السادي . كما يمكن ان يستخدم على أساس القيمة الحالية للقيمة المضافة المولدة من المشروع خلال عمره الانتاجي منسوبة الى القيمة الحالية للاستثمارات .

ويمكن استخدام هذا المقياس للمفاضلة بين المشروعات وبتأثيرها كما يمكن ان يتخذ - في حالة وجود مسايلات مديارية - وسيلة لرغز بدائل المشروعات التي تنمف فيها الانتاجية عن المعدل انخفاضاً غير مقبول .  
اولالب تعديل المشروع والبحث عن بديل اكثر انتاجية .

ويتبر هذا المقياس أبسط صورة من صور نسبة المنافع الى التكاليف ، وتشمل القيمة المضافة المنافع ، ويمثل رأس المال التكاليف . وقد يكون ذا فائدة في المقارنة حينما يقل رأس المال ويكون الهدف البحث عن اعلا المشروعات انتاجية للمعدة منه .

وقد يستخدم مقلوب هذا المقياس ايضاً - ويسمى معامل رأس المال - ويتعج من نسبة رأس المال على القيمة المضافة ويستخدم لاغراض المقارنة بين كثافة رأس المال بالنسبة للنتائج في البدائل المختلفة ، لكن هذه الصورة اكثر استناداً في عمليات التخطيط القطاعي .

ومن الواضح ان الاعتماد على أي من الصورتين بادخال الاثار غير البباشرة يودي الى ان يأتي التياس اكثر دلالة لاغراض المقارنة .

٢/١ معامل رأس المال / للسمل :

وقيمر الاحتمالات من رأس المال لتشغيل عامل واحد . وذلك يمكن ان يتخذ لقياس اثر المشروعات على هدف العمالة .



وقد يستخدم مدلوله - والذي يمين عدد العمال الذين يمكن تشغيلهم  
بالوحدة رأس المال الالف جنيه او المليون جنيه - لنفس الغرض ه ولو  
ان الصورة الاولى اكثر شيوعا .

ويجرى الحساب على اساس العدد الكلى للمشتغلين . كما يمكن ان يتم  
حسابه في بعض الحالات بالنسبة لاحد انواع العمالة - غير الماهرة مثلا .  
كما يمكن - ان يتضمن الحساب العمالة غير المباشرة الناتجة من الاثـار  
والرؤيا بط الامامية والخلفية الناتجة بسبب المشروع .

ويبين هذا الصامل - والذي يتضمن نسبة عاملى الانتاج الرئيسيين رأس المال  
والعمل - كثافة العمل بالنسبة لرأس المال فى المشروعات ( او البدائل )  
المختلفة ه لاختبار ما يتناسب منها مع الظروف السائدة .

واذا ما انخفض معامل رأس المال / العمل فى بديل عن بديل اخر كان ذلك  
دليلا على زياد كثافة العمل بالنسبة لرأس المال فى هذا البديل . . . وقد  
يكون اختبار البديل ذى الكثافة العمالية للعمل مناسباً بالنسبة  
لمشروعات بعض الانشطة الصناعية او غيرها فى حالة البطالة الكبيرة  
وتوفر القوى العاملة مع الندرة النسبية فى رأس المال ه وجد يسر بالتنويع  
انه ينهض الحذر فى هذا المجال فلا يستخدم بصفة عامة دون تمييز  
بين الانشطة المختلفة ( حيث توجد أنشطة يمين فيها استخدام )  
الفنون الانتاجية ككيفة رأس المال ) ، لتجنب الارار بالانتاجية  
او الاثار الموقفة للتنمية التى قد تنجم عن انخفاض معدلات الادخار  
المصاحبة لتنفيذ الفنون الانتاجية التى تعتمد على كثافة العمل .

### ٣ / ١ معامل انتاجية العمل :

قد يحسب هذا الصامل لاجاد انتاجية المشتغل او الجنبية من الاجر ه  
من القيمة المضافة . وقد يكون ذا دلالة لمقارنة انتاجية بعض انواع العمل  
غير المتوفر ( مثل العمل الماهر فى بعض الدول ) فى البدائل المختلفة .

واستخدامه ينبغي ان يكون استخداما واعيا ، فيتم اللجوء اليه في الحالات الخاصة لاختيار البديل الذي يتناسب مع الموارد .

#### ٤/١ اثار المشروع على النقد الاجنبى :

قد يكون من بين اهداف الخطر زيادة معددة في نمو الدخل ، مع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات او تقليل المجزئيه . وذلك يصبح تحسنا في ميزان المدفوعات هدفنا ثانويا . كما يمكن تصور هذا الوضع ايضا بانفسه احدات التنمية بمعدلات محددة تحت قيود خاصة من مدى توافق النقد الاجنبى .

لهذا كان من بين النتائج الهامة للمشروعات اثارها على النقد الاجنبى . ولقد تعددت طرق قياسها ، وتوجد عدة ماسير لقياسها اهمها ما يلى :

#### ١/٤/١ - الفرق الصافي من العملة المتداولة :

ومقتضى هذا المعيار يجرى حساب صافي الفرق في العملة الاجنبية . ذلك بان يخصم من قيمة ما يدره المشروع ، ويؤخره من نقد اجنبى ( اى انتاج المشروع المخصص للتصدير او كيديل للواردات ) .

جميع النفقات المدفوعة بالنقد الاجنبى : المستلزمات المستوردة مقسومة بالسعر " سيف " اقساط اهلاك الآلات المستوردة ، وفوائد القروض الاجنبية وجميع النفقات بالنقد الاجنبى . كما يقوم انتاج المخصص للتصدير بالسعر " فوب " ودائل الواردات بسعر الاستيراد " سيف " . واذا كانت هذه هي الصيغة الشائعة ، الا انه من الممكن تتبع المكون الاجنبى في المستلزمات المحلية ، وذلك يمتد الحساب الى قيمة النقد الاجنبى الذى يتفق في المستلزمات المحلية للوصول الى صافي الفرق في النقد الاجنبى بصورة اكثر دقة ، بتعيين الاثار غير المباشرة .



### ٢/٤/١) انتاجية الاستثمار الاجنبى :

ويقضى هذا المبدأ يتم قياس صافي الوفر من النقد الاجنبى منسوبا الى الاستثمارات الاجنبية المشروع بقسمة صافي الوفر على الاستثمار الاجنبى وهو ملائم يصلح للمقارنة بين البدائل .

### ٣/٤/١) اجمالى الوفر الى اجمالى النفقات بالنقد الاجنبى :

ويقضى هذا المبدأ نسبة القيمة الحالية للوفر الاجمالى فى النقد الاجنبى (قيمة المدادرات + بدائل الواردات) الى القيمة الحالية للنفقات (الاستثمارية والجارية) بالنقد الاجنبى - وقد يستخدم سعر الفائدة للقروض الاجنبية فى عمليات الخصم وايجاد القيمة الحالية .

### ٤/٤/١) انتاجية الحدية للنقد الاجنبى :

ويتم يقتضى هذا المبدأ البحث عن سعر الخصم الذى يؤدى الى ان تتساوى القيمة الحالية لصافي الوفر فى النقد الاجنبى مع القيمة الحالية للاستثمارات الاجنبية . وهو يشبه بهذا فى طريقة الحساب ايجاد سعر الخصم الداخلى فى الربحية التجارية . ويستخدم لاغراض المقارنة . كما قد يستخدم احيانا فى استبعاد بعض المشروعات .

### ٥/٤/١) فترة استرداد النقد الاجنبى :

يمكن حساب فترة استرداد النقد الاجنبى بقسمة المكون الاجنبى للاستثمار على الصافي الوفر فى النقد الاجنبى . ويمكن استخدام فترة الاسترداد هذه فى اغراض المقارنة بين البدائل ، فيقبل لنها اسرعها فى الاسترداد فى بعض الحالات .

### ٦/٤/١) تكلفة الموارد المحلية :

ويقضى هذا المبدأ يتم حساب النقد الملقى المتفق لاكتساب وحدة من النقد الاجنبى . وقد تحسب على سنتين سنوات التشغيل المادى ، مع الاخذ فى

فى الحسابان الاثار غير المباشرة كما يمكن حسابها طوال السمر الانتاجى للمشروع ، و ايراد القيمة الحالية لكل من النقد الاجنبى المكتسب والنقشات المحلية . وقبل المشروع اذا كانت تكلفة وحدة النقد الاجنبى من الموارد المحلية اقل من سعر الصرف الرسمى ( اكتساب دولار يقتضى موارد محلية تساوى ٢٥ قرشا مثلا ) او عن سعر التحويل اى السعر الاجتماعى للتحويل فى بعض الحالات (تكلفة الدولار ٥٠ قرشا والسعر الاجتماعى ٧٠ قرشا ) ويمكن ان يتم القياس بصورة اخرى ، ذلك بان يحول النقد الاجنبى الى نقد محلى بسعر التحويل الرسمى وفى هذه الحالة اذا قل المساميل عن الواحد الصحيح يقبل المشروع ويرفض فى حالة زيادته . وقد يقبل المشروع اذا كان هذا المساميل اقل من الوحدة بعد تحويل النقد الاجنبى بالسعر الاجتماعى الى السعر التشجيعى السائد .

#### ١/٥ / ميسار الادخار ( ميسار ليشتين ) :

تقارن بقتضى هذا الميسار اثار المشروع على الادخار ويتم حساب مقدار ما يمكن توجيهه للادخار من ايرادات المشروع لكل وحدة من وحدات الاستثمار ( الادخار الناتج من المشروع ونسوبا الى الاستثمار ) ويتم هذا التقدير على اساس فرض بيسر الحساب ، ويفرض ان جميع الارباح توجه للادخار بينما توجه الاجور بأكملها الى الاستهلاك .

ويسبب هذه الطريقة الفرض البالغ التبسيط . وفى تقديرى انه من الممكن على اساس المزيد من التقية والاحكام فى تقسيم عائد المشروع بين المدخرات والاستهلاك ، وذلك بخصم جزء من الاجور ( خصوصا لذوى المرتبات العالية ) يوجه للادخار ، وجزء من الارباح يوجه للاستهلاك ( على اساس تقديرات تقريبية عن الميول الجديدة للادخار لمختلف فئات الدخل (الحكومة - القطاع الخاص - فئات ذوى الاجور ) ما يزيد من دقة



الحساب ويرغم كفاءة هذا المقياس في قياس الأثر على الادخار .  
ومن الواضح ان هذا المقياس يحفز اختيار البدائل التي تزيد  
فيها الارباح نسبيا - وتقل الاجور .

### ٦/١ قياس اعادة التوزيع :

بالرغم من ان السياسات السعوية والخصومية هي الاداة الرئيسية فسي  
اعادة توزيع الدخل الا انه يري من المفيد في بعض الاحيان - خاصة  
حين لا تكون هذه السياسات من الكفاءة بحيث تحقق اعادة التوزيع  
بحيث ان اثر المشروع على اعادة توزيع الدخل - او التوزيع الاقليمي  
للدخل ، اتخذ المشروعات الجديدة اداة في تحقيق اهداف اعادة  
التوزيع . ويرتكز الحساب على تحديد فئات مكتسبي الدخل :  
الحكومة - القطاع الخاص - فئات الدخل المنخفض .  
ثم تحديد فئات الدخل التي يري قياس ما نالت نتيجة للمشروع - ولتكن  
ذوي الدخل المنخفض تمثلهم العمال غير الماهرة . فتحسب اجورها ،  
والمزايا العينية الممنوحة لها . . . الخ .  
وبمقتضى الامر بعض الحدود ، فالقياس يتناول فئة بالكامل ، ولتضمن  
منافع الفئة صافي الزيادة التي طرأت بسبب المشروع . وعلى سبيل المثال  
اذا سحب المشروع بعض عماله من مشروع آخر لا يحتسب عن حساب اعادة  
التوزيع اجور هؤلاء ، بل يقتصر على السالة الجديدة . الى جانب  
غير ذلك من الضوابط كان يحسب صافي الفرق بين الاجر الاخر الجديد  
والسابق عند حساب صافي منافع اعادة التوزيع .

### ٢ - المعايير المزدوجة :

وهي تقيس اثار المشروع على اكثر من هدف من اهداف الخطة ، بصورة  
مطلقة او بصورة مساملات لقياس الانتاجية . ومن ابرز الامثلة في هذا  
المجال مقياس الانتاجية الحديثة المعدل ( مساملتى ) لقياس

( x ) سوف يرد ترخيص لهذا المقياس اكثر تفصيلا فيما بعد .

الانتاجية الاجتماعية الحديثة مع قياس الاثر على النقد الاجنبى  
فى نفس الوقت .

كما ان مساهمات الدخل المحلى ( برور شيرفلى ) يقيس اثر المشروعات  
على زيادة الدخل المحلى ، واثرها على ميزان المدفوعات .  
ولقد اتخذت هذه السايير لقياس اثار المشروعات اما بصورة ارقام مطلقة ،  
او على هيئة معاملات ، بما يشبه معاملات الربحية التجارية .

١/١ قياس مساهمة المشروع فى الدخل المحلى ( معيار برور ، شيرفلى ) :

ويهدف هذا المعيار ( الدخل ) الى حساب اثر المشروع فى زيادة  
القيمة المضافة المحلية - اى الدخل المحلى . ويستبر المشروع مقبولا  
اذا ادى الى تعظيم القيمة المضافة ، بالقياس الى ما يتحقق من قيمة  
مضافة محليتين الاجراء البديل ، وهو الاستيراد . فتقبل المشروعات  
المنتجة لبدائل الواردات اذا ما زادت القيمة المضافة المحلية المحققة  
منها وقلت احتياجاتها من النقد الاجنبى عن البديل المتمثل  
فى الاستيراد وتقدر القيمة المضافة الناجمة عن الاستيراد بمجموع الرسوم  
الجمركية وارباح التجارة الداخلية كما تقبل المشروعات الموجهة انتاجها  
للتصدير اذا زادت القيمة المضافة المحلية المتولدة عنها عن القيمة  
المضافة الناتجة من الصادرات التقليدية .

وتحسب القيمة المولدة مباشرة من المشروع ، بالاضافة الى القيمة المضافة  
الناتجة عن المستلزمات المحلية . لذلك يقتضى هذا التحليل تقسيم  
المدخلات الى المستلزمات المستوردة المحلية ، لذلك يقتضى هذا التحليل  
تقسيم المدخلات الى المستلزمات المستوردة المباشرة والرسوم الجمركية  
عليها ، والقيمة المضافة الناتجة عن المستلزمات المحلية ، والمستلزمات  
المستوردة غير المباشرة لاحتياجات المستلزمات المحلية . وتقارن مجموع  
القيم المضافة المباشرة وغير المباشرة الناتجة من المشروع وكذا النقد



الاجنبي اللزم بصورة مباشرة او غير مباشرة بالقيمة المضافة الناتجة  
عن الاستيراد المنتج ( بدلا من انتاجه ) واحتياجات القيد  
الاجنبي ومن الواضح انه كلما زاد اعتماد المشروع على الموارد المحلية  
قل اعتماد على استيراد ( اى كلما قل الكون الاجنبي ) ، زادت القيم  
المضافة الناتجة عن المشروع بالمقارنة للقيمة المضافة المولدة في غيبتها  
وزاد الوفر في العملة الاجنبية .

مستمر يسر . شرفيل ان هذه الطريقة قد تستخدم بديلا ملائما  
يفنى عن غيرها من مناهج المنافع والتكاليف . ومن الملاحظ ان حسن  
سميزات هذه الطريقة توافقها مع حسابات الدخل ، ولذلك تعتبر اداة من  
ادوات التخطيط . يتم بقتضاها - مباشرة - اختيار المشروعات  
التي تؤدي الى تحقيق هدف زيادة الدخل المحلي . ويمكن ان يستخدم  
للحكم على مدى ملائمة المشروعات واتساقها مع نسب النمو المحددة لزيادة  
الدخل المحلي بطريقة مباشرة .

## ٢/٢ الانتاجية الاجتماعية الحديثة ( تشنرى ) :

يضم هذا القياس ايضا اثر المشروع على الدخل (x) مع ادخال  
الاثر على ميزان المدفوعات . ويمكن تصويره كما يلي :

$$\text{الانتاجية الحديثة} = \text{ج} - (\text{د} + \text{ه} + \text{و} + \text{ز}) + \frac{\text{د}}{\text{ي}} + \frac{\text{ن}}{\text{ي}}$$

ج : قيمة الانتاج ، م م المستلزمات المحلية ، ع لاجور ، م م المستلزمات  
المستوردة .

ـ ح : المصروفات الثابتة شاملة الاهلاك والمصروفات الادارية .

ـ د : الدخل المولسد من خارج المشروع .

ـ ن : صافي الاثر على ميزان المدفوعات .

ـ هـ : المكافئ من الدخل القومي لتحمين ميزان المدفوعات .

= سعر التحويل الحقيقي - سعر التحويل الرسمي

سعر التحويل الرسمي

(x) الدخل بتعريف ( تشنرى ) هو القيمة المضافة في الاقتصاد المحلي ، اى قيمة الانتاج  
مكروجا منه قيمة المستلزمات المستوردة ، وهذا لا يتطابق مع التعريف العام للقيمة  
المضافة .

كما يمكن تصوير هذا السيار بالمصورة التالية :

$$\frac{ق}{ر} - \frac{ر}{ر} + \frac{ن}{ر}$$

- حيث ق = ج (قيمة الانتاج) + د (الدخل المولد من خارج المشروع)  
- م س (المستلزمات المستوردة) .

- ح . = جملة عوامل الانتاج المحلية اى م + ع + ث .

- وحيث ي ، ن ، ه ، ه ، ر كما سبق ايضاحه .

ومن الواضح ان هذا السيار انما يقيس فى الحقيقة انتاجه رأس المال مسيرا عنها بما قدره وحدة الاستثمار من ربح ه بعد تصويب الحساب باستبعاد الضرائب والاعانات ه مضافا اليها الاثار غير المباشرة والاثار على ميزان المدفوعات والنتاج من وحدة الاستثمار بعد تصويبه بالقيمة الاجتماعية للتقد الاجنبى .

٣ - حساب المنافع والتكاليف والاجتماعية :

سبقت الاشارة الى ان تعدد الطرق لحساب المنافع ( او الموائد ) الاجتماعية للمشروعات ه وتعدد المايير التى تقيس مدى مساهمتها فى اهداف الخطة الرئيسية ه وهى الدخل ( او القيمة المضافة ) باعتبار ان زيادة الدخل تمثل الهدف الاساسى للتنمية ه حيث تؤدى فى النهاية لزيادة الاستهلاك ه اى الى المزيد من الرفاهية . وكذلك مدى انتاجية عوامل الانتاج - مقيسة بما تؤدىه من زيادة الدخل - فى بدائل المشروعات . كما وجد ت بعد المايير المكمل لقياس بعض الاثار الاخرى ه مثل الاثر على المدخرات ( المودمة الى المزيد من الدخل والاستهلاك فى المستقبل ) والاثار على اعادة توزيع الدخل اقليميا وبين الفئات ه والاثار على ميزان المدفوعات . . . وتعددت الصور واستحدثت المايير المزيد وجسمة



كما تمديد طرق التقدير ه فمن بينها ما يحسب على اساس سنة من سنوات التشغيل المادى ومنها ما يحسب على سنوات انتاج المشروع بايجاد قيمتها الحالية . وادخلت الاثار غير المباشرة فى الكثير من المشاريع . كما استخدمت الاسعار الاجتماعية ( اسعار الظل - الاسعار المحاسبية ) فى تقييم المدخلات والمخرجات . واستمر تطور صور المشاريع التى تعتمد على عيوب الاعتماد على الربحية التجارية فكثير عددها ه وان كان الكثير منها يتشابه او يتماثل فى نتائجها ه وان كان من الواضح كما سبقته الاشارة انها انما تقيس واحدا او اكثر من اثر المشاريع على اهداف الخطة وتقرن الانتاجية معها بآثارها بآثارها احد المدخلات الرئيسية ونسبة الناتج اليه وحده دون عوامل الانتاج جميعها .

وطورت الاساليب بعد ذلك لحساب المنافع والتكاليف الاجتماعية والتعبير عن النتائج بأرقام مطلقة ه او بنسبة المنافع الى التكاليف ه وهذه الصورة تجرى مقارنة منافع المشروع ( وهى الناجمة عن مدخلاته جميعها ) بقيمة هذه المدخلات بعد اجراء التصحيحات السعرية وتقييم الانتاج ومستلزماته بالاسعار الاجتماعية ه واستبعاد التحويلات ( الضرائب والاعانات ) وامتداد الاسعار الاجتماعية لتشمل سعر رأس المال ( الفوائد ) واجور العمال بما يمثل قيمته الاجتماعية وتكلفتها الاجتماعية . وادت المحاولات الى ظهور ما سى <sup>الربح</sup> الربح الاجتماعى واتخاذ وسيلة للمقارنة او استخدام نسبة المنافع ( متصلة فى قيمة الانتاج ) الى نسبة التكاليف المعدلة . وكان يتم الحساب فى الاغلب على سنة من سنوات التشغيل السادسة .

واخيرا انتهى الامر الى مدخل المنافع والتكاليف الاجتماعية حيث تحسب اثار المشروع السلبية والايجابية ه المباشرة وغير المباشرة خلال فترة الانشاء - اى منذ بدء الاستثمار حتى نهاية عمره الانتاجى .

كما تستخدم في تقييم المنافع والتكاليف الاسعار الاجتماعية ( التي تعبر عن القيمة الاجتماعية او التكلفة الاجتماعية للانتاج ومستلزماته ) وتستخدم اسلوب القيمة الحالية ، ليأتى صافى المنافع في صورة رقم واحد لتتم المقارنة بمقتضاه - على ان يستخدم سعر الخصم الاجتماعى الذى يعبر عن تفضيل المجتمع بين المنافع الحالية والمنافع المستقبلية .

واهم منهجين ( مدخلين ) حدد يمين لتقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية هما : مدخل منظمة الدول الاوربية للتنمية OECD ويعرف باسم مدخل ليتل ، ميرليس ، ومدخل منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة .

ويشترك هذان المدهلان في عدة خصائص لعل ابرزها :  
- قياس الاثار غير المباشرة ( بالاضافة الى الاثار المباشرة ) للمشروعات حتى ليتمدد حساب المنافع والتكاليف الى فترة الانشاء لتضمن كل المنافع والتكاليف الناجمة عن المشروع بالكامل وتنبع طرق الخصم لاجساد القيمة الحالية لصادى المنافع باستخدام سمرا اجتماعى للخصم فى كليهما .

- الا تستخدم فى تقييم المنافع اسعار السوق ، بل ان من اسس التقدير استخدام الاسعار التى تعبر عن التكلفة الاجتماعية او القيمة الاجتماعية لجميع عوامل الانتاج وعوائد المشروع وان اختلفت للتصويبات السعرية فى كل من المدخلين .

- ان صافى المنافع الذى يقاس فى كليهما ليس هو الربح التجارى ، او الربح بعد تقديره بالاسعار الاجتماعية بل على هيئة هدف رئيسى من اهداف التنمية . وان كان كليهما لا يسبر عن صافى المنافع ما ينتج من وحسدات الاستثمار بالتقدير الاجهضى عن المشروع ، اى صافى ما يمكن توجيهه للاستثمار منها ، باعتبار الاستثمار جزءا من الدخل القوى وان كان لا ينهض لاحداث مزيد من الدخل .



واما النهج الثانى فيقيس المنافع بصافى منافع الاستهلاك  
الاجمالى باعتبار ان الاستهلاك هو الهدف النهائى من التنمية فمهم  
الجزء من الدخل الذى يعبّر عن مستوى المعيشة وقياس الرفاهية . كما  
يوجد طريقة لقياس توزيع الدخل ايضا على بعض الفئات والاقاليم  
المختلفة وولى اهتماما باهداف اعادة التوزيع . بحيث يمكن ادماجها  
بقيمتها - او مرجحة بوزن خاص فى منافع الاجمالية للمشروع  
فيصبح بذلك مبيّرا مركبا اكثر شمولاً .

- انهما يستندان اساسا على بيانات التقارير الفنية الاقتصادية  
ودراسات الصلاحية . ويستندان على جداول لتدفقات المنافع  
والتكاليف تشبه جداول التدفقات النقدية . لكن يلزم بالاضافة  
الى هذا بيانات تفصيلية ما لا تتضمنه دراسات الصلاحية وتقتضى  
جهدا خاصا فى اعدادها .

وستنوه فيها بلى وصفا مختصرا لاحد هما . ووصفا اكثر تفصيلا للآخر .  
١/٢ مدخل منظمة التنمية الاقتصادية للدول العربية ( ليتل - ميرلس )

يقيس هذا المدخل صافى المنافع الناتجة عن المشروع بقوة بوجدات  
الاستثمار محسوبة على اساس الاسعار العالمية للمدخلات والمخرجات  
( المستلزمات والانتاج ) وقسمة بالقد المحلى . وعلى اساس تسرييف  
وحدة القياس تتضمن طريقة الحساب ان تتخذ الاسعار العالمية مبنية  
لتكلفة القرض البدئية - اى القيمة الاجتماعية للمدخلات والمخرجات -  
فيقوم الانتاج بالاسعار العالمية . وتقسيم المدخلات - اللازمة للانشاء  
والتشغيل - الى سلح يمكن الاتجار فيها عالميا ، وسلح محلية ، اما  
السلح العالمية ( مستوردة وتصديرية ) فتقوم بالسعر المالى - سعر  
الحدود - اى السعر " سيف " . اذا كانت سوف تستورد وسعر التصدير

" فوب " اذا كان تنفيذ المشروع سوف يؤدي الى المحب ما كان متاحا للتصدير " اما السلع او المدخلات المحلية " اي التي لا يمكن الاتجار فيها عالميا ( مثل الطوب ، والتشييد والبناء والكهرباء والفلز الداخلى ) فيقسم سمرها الى مكونات ثلاث : مدخلات مستوردة او تصديرية (تتأخر فيها ) ( مثل النازوت اللازم لصناعة الطوب ) ، واجور للمعالجة غير المباشرة واخرى ، ويقسم الجزء الثالث ايضا الى سلع عالمية واجور فحصر غير المهرتواخرى وهكذا الى ان يتناول الجزء المتبقى ، وتتضمن هذه العملية اللجوء الى جداول المدخلات والمخرجات او ما يصور علاقات التشابك ، ويتم في دورات متتالية الى ان يصير الجزء المتبقى غريبا . تقوم السلع العالمية في هذه الدورات بالاسار العالمية ، وتقوم العالمية غير المباشرة بسمر اجنماعي ( ) - منبثق من هذا المنهج - بمكس تكلفتها الاجتماعية .

وبهذه الطريقة يمكن تقدير المكون الاجنماعي المباشر وغير المباشر في مدخلات المشروع بالاسار العالمية ، فحسابها بوحدة النقد المحلي باستخدام سعر الصرف الفعلي ( الرسي ) وتجرى بعد ذلك بمسئ السليبات المتتالية للوصول الى عاى المائد من النقد الاجنماعي مقوما بالسلة المحلية ، الموجه للاستثمار ، اما الجزء الموجه للاستهلاك ( وهو اساسا اجور المال / غير المباشرة / ) فيضمن المنهج قياس اثره على منافع الاستثمار وذلك باستخدام السمر الاجتماعي للعمل الذي يحكى ارتفاع قيمة الاستثمار بالنسبة للاستهلاك .

---

\* يقدر السمر الاجتماعي للعمل غير المباشرة بما يزيد عن الانتاجية الحديثة ونقل عن قيمة الاستهلاك وهو يعبر عن التكلفة الاجتماعية للعمل ، مما ن يضاف الى الانتاجية الحديثة جزء من الخاسر الناجمة عن زيادة الاستهلاك مقومة بالنقد الاجنماعي .



وتستخدم في الحساب جداول التدفقات السنوية للمنافع والتكاليف بما يقابلها جداول التدفق النقدي او المالى . وتستخدم في ايجاد القيمة الحالية لصافي المنافع سعر الخصم الاجتماعى الذى يحسب من التفضيل الزمنى للمجتمع ، وقد يسهل لتداول قيم المنافع المستقبلية ( مسن الاستثمار ) بالقياس الى المنافع الحالية . وتوازن القيمة الحالية لصافي منافع الاستثمار للمشروعات المختلفة وتتخذ اساسا للمفاضلة والاختيار .

ومن اهم ما ينبغي تسجيله بالنسبة لهذا المدخل هو انه يفترض ان الهيئة القائمة بالتخطيط وتقييم المشروعات لها من السلطة ما يجعلها قادرة على اقتراح سياسات التجارة الخارجية وتنفيذها ، بهدف ازالة القيود وتحرير التعامل مع العالم الخارجى . ومن هذا الفرض استشفت طريقة الحساب والتصويبات السرية التى اتخذت الاسعار العالمية للملح اساسا للتعبير عن قيمتها الاجتماعية وتكلفة الفرصة البديلة بصورة اساسية .

وبناء على ما افترض من سلطات لهيئات التخطيط والقائمين بتقييم ودراسة المشروعات تحدد دورهم فى تقدير سعر الخصم الاجتماعى ، والقيمة الاجتماعية للاستثمار ( وهى المعلومات القومية ) طبقا لما افترض لهم من صلاحيات .

٢/٣ مدخل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونسكو) :

١/٢/٣ الخصائص العامة :

يسمى هذا المدخل الى قياس آثار المشروع المباشرة وغير المباشرة على الاستهلاك متشكلا فى القيمة الحالية لصافي منافع الاستهلاك الكلى الناجمة عن المشروع . وهو بذلك يحفل بما يخص الاستهلاك ما ينجم عنه من دخل باعتبار الاستهلاك الهدف النهائى للتنمية ، والمعبّر عن

الرفاهية • كما يهدف أيضا لقياس آثار المشروع على إعادة التوزيع •  
مقاسة بآثاره على بعض فئات ذوى الدخل المحدود أو المناطق المتخلفة •  
وهو أحدث مدخل لقياس المنافع والتكاليف الاجتماعية إذ ظهر فسي  
منتصف عام ١٩٧٢ •

ويقوم حساب صافي منافع الاستهلاك على تسجيل كافة المنافع والتكاليف  
المرتتبة على المشروع بصورة مباشرة • وما يمكن تقييمه من الآثار  
غير المباشرة • منافع كانت أو تكاليف • خلال فترتي الانشاء والتشغيل •  
وإعادة تقييمها باستخدام الأسس الاجتماعية • وأساس التقييم هو القيمة  
الاجتماعية لها - متمثلة فيما يسمى "الرغبة فى الدفع" • وكذا  
تكلفة الفرصة المضاعة • فالتكاليف تنسب بانها تيمنا لمنافع التى ينحسب  
بها نتيجة لهذا المشروع • كما تستخدم التكلفة الاجتماعية فى بعض  
الاحيان لتمثل السعر الاجتماعى • ويؤدى الحساب الى التعرف على  
منافع الاستهلاك المباشرة الناجمة خلال سنوات انشاء وتشغيل المشروع •  
ثم يضاف اليها منافع الاستهلاك المولدة من الجزء الموجب للإدخال  
وإعادة الاستثمار وبذلك يتضمن منافع الاستهلاك المباشر • منها وغير  
المباشر ( الناتج من استثمار المدخرات ) ويتم إيجاد القيمة الحالية  
لمنافع الاستهلاك باستخدام سعر الخصم الاجتماعى • لايجاد رقم موحد  
لاجمالى المنافع خلال السنوات المختلفة • وقبل المشروع بصفة  
مبدئية اذا كان الرقم موجبا • كما يمكن استخدامه للمقارنة بين  
البدائل •

كما يتضمن هذا المدخل أيضا تقدير آثار المشروع على إعادة التوزيع •  
وهو هدف اضافى • بتقدير منافع الاستهلاك التى تولد الى بعض  
فئات الدخل أو الاقالييم الفقيرة • ويمكن ادماج هذا الاثر فى الحساب  
مع منافع الاستهلاك الكلى لايجاد رقم موحد مبرر عن كليهما •

---

+ يوزع الدخل ما بين الاستهلاك والإدخال •



ويقتضى هذا المدخل يكون اتخاذ القرار الاستثماري والاختيار بين بدائل المشروعات من وظيفة السلطة السياسية ، بناءً على ما تقدمه الاقتصاديون من دراسات ، وتم هذه الدراسات من خلال المعطيات التي تتضمنها الخطط القومية أو السياسات الحكومية المعلنة ، وفسي إطارها . وذلك تتمثل في الاختيار من خلال حوار بين الاقتصاديين والسياسيين ، يتم خلالها استنتاج الأحكام القومية للسياسيين إزاء بعض " الأوزان " أو القيم " المعلمات " الاجتماعية ، مثل التفضيل بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل ، وأهمية هدف إعادة التوزيع بالنسبة للهدف السام ما يتمين التمرى عليه لاتمام عملية الاختيار وتعتبر هذه الأحكام - وهي أساسية في اتخاذ القرار - من الجاهيل بالنسبة للاقتصاديين ، وعليهم استنباطها من خلال تحليل الحساسية ( أي استخدام قيم مختلفة تؤدي الى نتائج مختلفة ) ، يعقبه الحوار ، على أساسها يتخذ السياسي القرار ، ويتوالى اتخاذ القرارات المنعقدة يمكن التمرى على هذه الأوزان بصورة محددة ، لتستخدم بعد ذلك في أسائر المشروعات .

### ٢/١/٣ : البيانات اللازمة :

يعتمد هذا المدخل على طائفتين البيانات :

- اولا : بيانات تتوفر أغلبها في التقارير الفنية والاقتصادية للمشروعات مثل : الاستثمارات اللازمة ، وبرنامج التنفيذ ولريقة التمويل والانتاج كما قيمة وتدرجه خلال سنوات عمر المشروع ، وتوزيعه ( في السوق المحلي أو التصدير ) ، وكميات وقيم مستلزمات الانتاج تفصيلا ، والمعالجة ، ويقتضى الأمر من هذا من التفاصيل ، مثل تقسيم العمالة بين الماهرة ( محلية أو خيرة اجنبية ) ، وغير الماهرة ، وكذلك التمرى على قيمة الرسوم الجمركية وغيرها على الواردات من مستلزمات الاستثمار والانتاج .

ثانيا : بيانات من خارج المشروع : تقسيم الاستثمارات الى : سلع مستوردة و سلع محلية تصديرية ( يودى استخدام المشروع لها الى تقسيم الصادرات ) ، و سلع محلية ، و عمالة بأنواعها المختلفة و كذلك مستلزحات الانتاج الى مستوردة و تصديرية و محلية لا يتم الاتجار فيها عالميا - و مصدر الوفاء بها ( من طاقات متوفرة او تستلزم طاقات جديدة لاتاجها ) - و مصادر انواع السبل المختلفة .

ثالثا : بعض " الملاحظات " القومية مما يمكن الحصول عليه - او بعضه - من خطط التنمية او الوثائق والاحصاءات المختلفة مثل : المائد الحدى على الاستثمار - المعدل الحدى للدخار - الميول الحديثة لادخار مختلف فئات الدخل - سمر الصرف الاجتماعى - تكلفة الفرصة البديلة - او الانتاجية الحديثة للمالة غير العاهرة .

رابعا : بعض " الاوزان " الخاصة مثل : سمر الخصم الاجتماعى الذى يمس وجهة نظر المجتمع ( السياسيين ) بالنسبة لقيمة الاستهلاك المستقبل بالنسبة للاستهلاك المحلى .

والوزن النسبى لاستهلاك بعض الفئات والاقاليم - بالنسبة للاستهلاك القومى وهذه يتم التسرف عليها بتحليل الحماسيية والحوار - وهى احكام قيمية تسبر عن الروى السياسية .

خامسا : بيانات متفرقة - مثل فئات الرسوم الجمركية - الاسعار المائتدة الاعانات والضرائب الصلعية - الاستهلاك من بعض السلع - ( بها يمكن من اعداد منحنيات الطلب ) الطاقات الانتاجية من بعض سلبس مستلزحات الانتاج او الاستثمار وخطتها المستقبلية خطة التصدير والاستيراد .



## ٢/٢/٣ : طريقة الحساب :

يسير الحساب في خطوات (مراحل) متعاقبة نوجزها فيما يلي :

— الخطوة التمهيديّة : وتبدأ بأعداد كشف لتدقات المنافع والتكاليف

خلال سنوات انشاء المشروع وهو الانتاجي • وإعادة ترتيب البيانات :  
فقسم تكاليف الانشاء وتكاليف التشغيل الى السلع المستوردة • او  
السلع التصديرية والسلع المحلية • وأجر العمالة الماهرة —  
المحلية — والمستوردة والعمالة الماهرة • كما يقسم رأس المال العامل  
قيمة الاصول المستوردة في نهاية عمر المشروع الى مكونية المحلي والاجنبي •  
وقسم انتاج المشروع بين الموجه للسوق المحلي كبديل للواردات —  
او غيره والموجه للتصدير •

ونحن عن البيان اذ راج قيمة كافة التكاليف او المنافع غير الباعثرة  
التي يمكن تحميمها •

## — المرحلة الاولى :

وفيها يتم طرح قيمة التكاليف من قيمة المنافع خلال السنوات المختلفة • فحصة  
بسر السوق • بعد استبعاد الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها مما لا يمثل  
تكلفة قيمية • وتمثل المنافع قيمة الانتاج • ومعرض المنافع غير الباعثرة  
الاجري ما يمكن تحميمه ( مثل منافع الاسكان التي تعطى للعاملين ) وتمثل  
التكاليف في مختلف عناصر الاستثمار ( سلع البناء — الآلات — الاجور )  
وعناصر التشغيل واقساط فوائد القروض • والارباح المحولة للخارج • ثم  
يتم حساب القيمة الحالية لافاقى المنافع السنوية باستخدام سعر ميسر  
او ثلاث للخصم • ونتائج هذه المرحلة هي افاقى المنافع فحصة بمسعر  
السوق — ويرمز اليها بالرمز  $\pi$  ...

% في حالة تحويل المشروع عن طريق فرض قيد لا تمثل الاستثمارات الممولة من القرض  
ايه تكاليف خلال مرحلة الانشاء ( وذلك لا يجبري تقسيمها الى السلع  
المختلفة والاجور ) • وتظهر قيمتها بوصفها تكاليف في صورة الاقساط  
وفوائدها في سنوات السداد •

٢ — اما اذا قابل الزيادة في الطلب على احد المدخلات زيادة في انتاجها محليا ( اي صاحب زيادة الطلب على احد المستلزمات زيادة في العرض بزيادة الانتاج المحلي ) فيكون السعر الاجتماعي لها هو التكلفة الاجتماعية الحديثة لانتاجها .

٣ — اما مستلزمات الانتاج او الاستثمار التي توفى احتياجات المشروع منها بالتقديرات فتقوم " بالتكلفة " المورد المبذول . اي بسعر الاستيراد سيف ومحولا بسعر <sup>الارض</sup> ~~الخصم~~ الاجتماعي ( سعر الظل ) .

• ملاحظة :

عند تقدير الاسعار الاجتماعية <sup>للمشروع</sup> ~~للمشروع~~ تخافى الضرائب السلمية اذا ادى المشروع الى تغيير في العرض <sup>الارض</sup> ~~الارض~~ وكان تقدير السعر الاجتماعي على اساس القيمة الاجتماعية للسلمة ( الرغبة في الدفع ) . اما اذا لم يحدث " تغييرا " من العرض " وكان السعر الاجتماعي هو التكلفة الاجتماعية تستبعد الضرائب السلمية حيث لا تمثل عنصرا من عناصر التكلفة الاجتماعية .

— سعر الارض :

• قد تقوم الارض على اساس صافي ما ضاع من عوائدها في الاستخدام البديل . واذا لم يكن لها استخدام مجدي ( مثل الاراضي الصحراوية ) تكون قيمتها مساوية للصفر .

— تقدير قيمة بعض المنافع والتكاليف القومية :

ينبغي ان يدخل ضمن المنافع كل المنافع غير المباشرة ، ويجرى تقييمها على اسس معقولة . فمن بين منافع الاستهلاك مثلا اعطاء الدائمين مساكن بدون مقابل ، ويجرى تقدير هذه المنفعة على اساس سعر المثل ، او المائد من الاستخدام البديل المبذول فيها ( فائدة رأس المال المستثمر في مساكن العمال ) .



كما ينبغي ان تقدم من التكاليف اى خسائر غير مباشرة ، مثل ما قد ينتج من ائلاف لعمى المزروعات ، او قس الثروة السمكية نتيجة لمياه الصرف ، والتقديرات التقييمية قبولية فى هذه الحالة .

- الاسعار الاجتماعية للتهد الاجنبى - والسمل :

تلزم الاسعار الاجتماعية ( او اسعار اللل ) بالنسبة للتهد الاجنبى سعر الصرف الاجتماعى ، والسمل ، بما تكلفته الفرصة البديلة للسمل غير الماهر او تكلفة السمل غير الماهر . وهذه الاسعار من " السالم " القومية ، يقوم بتقديرها الاجهزة المركزية او مساعد البحوث ، على المستوى القومى .

- سعر الصرف الاجتماعى :

ويقدر اما على اساس قيمته الاجتماعية ( الاسعار المحلية للسلع الاستهلاكية مقسومة على الاسعار السالمية لهذه السلع ) . او بالتكلفة الاجتماعية ( الاسعار المحلية للسلع الاستهلاكية مقسومة على الاسعار السالمية لهذه السلع ) . او بالتكلفة الاجتماعية ، اى قيمة ما يبذل من موارد محلية لاكتساب وحدة من التهد الاجنبى . او نسبة المجز الجارى فى ميزان المدفوعات الى قيمة الصادرات او عير ذلك من الوسائل .

ويلزم التصويب بسعر الصرف الاجتماعى حينما لا يمكن سعر الصرف الرسمى ندرة التهد الاجنبى او قيمته او تكلفته الاجتماعية قد يبلغ السعر الاجتماعى للتحويل من آ ١ - ٥ ١ من سعر الصرف الرسمى . وقد تكون الاسعار التشجيعية المستخدمة قريبة من السعر الاجتماعى . وعلى اى حال يقع سعر الصرف الاجتماعى بين السعر الرسمى وسعر السوق السوداء .

## السعر الاجتماعي للعمل :

حينما تتوفر اعداد من العمالة غير الماهرة لا تصور الاجور المدفوعة مدى وفرتها ، وتكون اعلا من سعر التوازن ومن انتاجيتها الحدية ومن بين امس تقدير الاجور للعمالة غير الماهرة البدء بها يساوى الانتاجية الحدية في العمل السابق ، وتستخدم في هذه المرحلة ، وقد تتراوح بين ٥٠٪ و ٨٠٪ من الاجور المدفوعة نفس المشـرع .

اما العمالة غير الماهرة - فقد يقتضى الامر - في حالة ندرتها - مع نقص الاجور المدفوعة فيها من التعبير عن قيمتها او تكلفتها الاجتماعية استخدام السعر الاجتماعي لها ، وهو يزيد من الاجر المدفوع ، ومن بين طرق تقديره ما يتركز على اضافة بعض تكاليف التعليم او التأهيل .

وبعد تصويب اسهام المدخلات المختلفة في الانتاج باسعارها الاجتماعية بما في ذلك الاجور ، تعدل قيم المكون الاجنبى ( اسعار السلع " سوق " او " فوب " بضررها في سعر الصرف الاجتماعي ( السعر الاجتماعي للتحويل ) . وفى من البيان وجوب نقص كل المكون الاجنبى للمنافع او التكاليف ، فلا يغفل مثلاً جزء اجور الخبراء المحول للخارج ، او الارباح المحولة وما اليها ، فتعدل قيمتها ايضا بسعر الصرف الاجتماعي .

ويطرح التكاليف من المنافع ، وايجاد قيمتها الحالية باسعار الخصم الاجتماعي السابق استخدامها في الخطوة السابقة فيكون الناتج هو القيمة الحالية للمنافع موزعة بالاسعار الاجتماعية ، ج ك .

من المعلوم ان تكلفة العمالة غير الماهرة هي الان تاجية الحدية الخاصة مصوبة بالانار المترتبة على زيادة الاستهلاك ونقص المدخرات والتي تمثل تكلفة اجتماعية وسوف يتم تصويب انار استخدام العمالة على الاستهلاك ضمنيا في المرحلة الثالثة .



## المرحلة الثالثة :

وتتضمن هذه الخطوة تقدير اثار المشروع على الادخار والاستهلاك وحساب منافع الاستهلاك الناجمة عن استثمار المدخرات الناتجة عنه . ويقتضاها يتم تقدير الجزء المتوقع ادخاره من نتائج المشروع ويقدر ما ينتج منه من منافع الاستهلاك ويتم هذا طبقا لما يلي :

(١) تقسيم "الكاسبين" او "الخاسرين" نتيجة للمشروع الى فئات ونفقات ليولهم الحدية للادخار مثل : الحكومة - القطاع الخاص ، العمالة غير الماهرة ، المقرضين للمشروع ... الخ .

(٢) حساب المنافع او التكاليف (الكسب او الخسارة) التي تحدث لكل منهم بما في ذلك المصنوعات التحويلية .

والقاعدة ان كل "خسارة" او "تكلفة" يمانها اى من هذه المجموعات يقابلها "كسب" او "منفعة" مساوية لمجموعة او اكثر من هذه المجموعات ، والنتيجة ان يكون مجموع صافي المنافع لهذه الفئات ساطوا لصافي المنافع التي حققها المشروع في الخطوة السابقة ج ك .

واذا ما رمزنا لصافي منافع الفئات المختلفة :

|     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| ج ك | صافي منافع الحكومة .             |
| ح   |                                  |
| ج ك | القطاع الخاص .                   |
| ج ك | صافي منافع العمالة غير الماهرة . |
| ع   |                                  |

يكون ج ك + ج ك + ج ك ع - ج ك

وقد يكون من المفيد ايراد بعض الامثلة في هذا السبيل :

فمن بين منافع الحكومة مثلاً ضرائب الاعمال المحصلة من القطر  
الخاص وعلى سبيل ذلك تشمل " طابعدا " للحكومة وتكلفة بالعملة  
للقطاع الخاص .

كما يمثل خسائر الحكومة القصص الصافي في الضرائب الجمركية  
المشروع ( الضرائب الجمركية على الواردات السابقة - ضرائب المستوردات  
على مستلزمات المشروع المستوردة ) .

أما العمالة غير الماهرة فمنافعها هي الفرق بين أجورها العالية وأجورها  
السابقة . ويمثل القروض تكلفة أو خصائصة للقروض في وقت الاقتراض وكسبها  
على هيئة الاقسط والفوائد في سنوات السداد .

وينبغي عند اعداد هذه الحسابات التزام الدقة وتحري كافة اوجه  
" الكسب " او " الخسارة " وقد تتطلب الرجوع الى جداول فرعية اضافية  
تستخدم طريقة القيد المزدوجة لاحكام التدوير .

( ٣ ) تخمين قيم صافي المنافع ( المكاسب ) لكل فئة من الفئات ( ج ك هـ ج  
ج ك هـ ج ك ) بين الادخار والاستهلاك . باستخدام الميل المحسني  
للاذخار لكل فئة . ويقدر ما يمدده الجزء الموجب الى الادخار من منافع  
الاستهلاك بخصمه في الصبر الاجتماعي للاستثمار . وهو يمثل ما يكافئ  
الاستثمار من منافع الاستهلاك .

% يمثل الصبر الاجتماعي للاستثمار طبقاً لهذا المنهج قيمة الاستثمار بالنسبة  
للاستهلاك . واستخدامه تحول الجزء المحول للاستثمار الى استهلاك .  
وتوقف الصبر الاجتماعي لرأس المال على الاتجاه الحديثة لرأس المال  
وصبر الخصم الاجتماعي الذي يحسب القسمة الاجتماعية بين الاستهلاك  
الحالي او المستقبلي ( او بين الاستهلاك الحالي والادخار ) ( الادخار  
يولد المزيد من الاستهلاك في المستقبل ) . وبسيط صورة لحساب  
الصبر الاجتماعي لرأس المال هي  
معدل الخصم الاجتماعي ( ص ) =  $\frac{\text{القيمة الحالية لرأس المال}}{\text{القيمة الحالية لرأس المال (ن)}}$  احساب المنافع ( ٥٤ )



( 2 - 1 )

٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩

هو :

العمالة الباهرة هو      ف      هـ هـ ( ا هـ )

“ غير الماهرة هو ع “ “ “ ( ١ - ع )

والسفر الاجتماعي للاستثمار هو ث .

يقدر صافى منافع الاستهلاك طبقا لما يلى :

$$C^k \times (C \times C + (C-1)) = C^k - 1$$

$$r \times (r + (r - 1)) = r^2$$

$$= (1 - f) + (f \times t) \times j \cdot f$$

$$C = (1 - C) + C \times K$$

( $x =$ ) المكملة للاستهلاك المتغيرة على نوجبه جزء من الناتج للاذخار ( ومن ثم

الزبد من الاستهلاك ) يصير حمايه طبقا للمعادلة :

(د - د) x ن \_\_\_\_\_ حيث تمثل د الميل الحدى للادخار على

(ص) - د ن

الستوى القومى • ويكون السعر الاجتماعى للاستثمار مساويا للوحدة حينما يكون معدل الادخار مرتفعاً بحيث يتساوى معدل الخصم الاجتماعى بالانتاجية الحديثة لرأس المال ويزيد كلما انخفض معدل الخصم الاجتماعى • وجد يسر بالملاحظة ان معدل الخصم الاجتماعى يكون منخفضاً فى حالة قلة المدخرات عما يلزم للتنمية • ويؤيد معدل الخصم الاجتماعى كلما قربت المدخرات من الحد الواجب • وعلى هذا يتأثر السعر الاجتماعى للاستثمار للميل الحدى للادخار ومعدل الخصم الاجتماعى • وعلى سبيل المثال : انا كانت الانتاجية الحديثة لرأس المال (ن) = ٢٥% والميل الحدى للادخار (د) = ١٠% • ومعدل الخصم الاجتماعى ٢% يكون السعر الاجتماعى لرأس المال :

$$(-x) = \frac{0.225}{0.045} = \frac{0.25 \times 0.1}{0.25 - 0.75} = \frac{0.25 \times (1 - 1)}{0.25 \times 0.7 - 0.7} = \frac{0.25 \times (1 - 1)}{0.25 \times 0.7 - 0.7}$$

وكون صافي المنافع الاستهلاك الكلي في سنة ما (ك) هو مجموع منافع التأسيس المختلفة خلال تلك السنة :

$$ك = ك + ك + ك + ك$$

ح ر ن ع

ومايجاد القيمة الحالية لصافي منافع الاستهلاك الكلي في السنوات المختلفة يتم الحصول على اجمالي صافي منافع الاستهلاك الكلي للمشروع ك :

$$٣/٢/٢ : منافع اعادة التوزيع :$$

يتضح هذا الدخل حساب منافع اعادة التوزيع فقياس المنافع التي تولد الى بعض فئات الدخل او منافع الاقليم .

منافع اعادة التوزيع لبعض فئات الدخل :

يجري الحساب بتحديد صافي منافع الفئات المختلفة بطريقة ماثلة لما سبق بيانه في حساب البرحلة الثالثة ( لتقدير اثر الدخليات ) فيقسم المنافع (المكاسب) والتكاليف (الخسائر) بين هذه الفئات لضمان صحة حساب منافع الفئة التي يراد قياس منافع اعادة التوزيع بالنسبة لها .

قد تمثل فئة الدخل المنخفض في السالة غير الماهرة . ومنافعها تمثل في الفرق بين الاجور العالي والاجور السابقه وأي منافع اخرى مثل ما يقابل منافع الاسكان او غيره من المزايا المعينة .

( = x ) اي ان وحدات الاستثمار (الاخوار) تساوي ثلاث وحدات من الاستهلاك فاذا كانت الدخريات ٢٠% ومعدل الخصم الاجتماعي ١٥% يصير السعر الاجتماعي للاستثمار :

$$٢ = \frac{٢٥ \times (١ - ٢٠\%) - ١٥\%}{٢٥\%}$$

اما اذا بلغت الدخريات ٢٥% واعتبر انه المعدل الملائم وكان سعر الخصم مرغوبا تبعا لذلك فنصل الى ٢٥% يكون السعر الاجتماعي للاستثمار :

$$١ = \frac{٢٥ \times (١ - ٢٥\%) - ٢٥\%}{٢٥\%}$$

اي تساوي قيمة الاستهلاك والادخليات .



ويجب حسابها خلال سنوات انشاء وتشغيل المشروع • ثم ايجاد قيمتها الحالية باستخدام سعر الخصم الاجتماعي •

### منافع اعادة التوزيع للاقليم :

وهي المجموع الجبرى للمنافع والتكاليف التى تحدث فى الاقليم المنشأ فيه المشروع • وتمثل منافع الاقليم فى زيادة الدخول التى تتولد فى الاقليم نتيجة للمشروع خلال فترتى الانشاء والتشغيل • وهى الاجور والارباح • وتحسب فى هذه الحالة الزيادة الناجمة عن المشروع فقط • وفى حالة سحب عدد من المال من مشروع آخر لا تحسب اجورهم ضمن زيادة الدخل فى الاقليم • كما تضاف المزايا الميمنية ايضا حيث تمثل منافع اقليمية • كما تحتسب ايضا الزيادات غير المباشرة • كاستغلال الطاقة الماطلة فى مشروع بالاقليم نتيجة للمشروع الجديد - وتحسب ضمن التكاليف قيمة ماقد يحصل من الاقليم من ضرائب لتمويل المشروع او اية مدفوعات أخرى ويستبعد من الدخل الاجزاء من الاجور والارباح التى يقدر ان تصرف خارجة وتمثل صافى حصيد المنافع والتكاليف المنافع الاقليمية المباشرة • ولتكن ق • وسوف يترتب على ما ينفق منها داخل الاقليم اثار مضاعفة ويمكن تحديد هذا المضاعف بتقدير نسبة المنفق من الدخل بالاقليم ولتكن ص • وبذلك يكون المضاعف  $\frac{1}{1-ص}$  • وباستخدام هذا المضاعف يمكن تقدير اجمالى المنافع الاقليمية  $ق \times \frac{1}{1-ص}$  طبقا لما يلى :

$$ق = ق \times \frac{1}{1-ص}$$

ويجرى ايجاد القيمة الحالية للمنافع الاقليمية السنوية وجمعها فى رقم واحد باستخدام سعر الخصم الاجتماعى •

## ادماج منافع التوزيع مع منافع الاستهلاك الكلى :

يتضمن هذا المدخل اماكن الجمع بين صافى منافع الاستهلاك الكلى ومنافع التوزيع فى رقم واحد ، مع استنتاج الوزن الذى يراه السياسيون ومتخذو القرار لمعكس الاهمية " او القيمة النسبية لكل منهما . وقد يكون من المفيد ايضاح الطريقة ، حيث تضمن اساسا من اساس اجراءات تقييم الشروط والاختيار بين البدائل وهى الحوار بين الاقتصاديين والسياسيين ، الذى يسهل اساسية من سمات هذا المدخل . ولتفسيح ان صافى منافع الاستهلاك الاجمالى لمشروع معين كانت بالمقابل ومتساوى ٢٠٠ ألف جنيه ، بينما بلغت منافع الاقليم + ٢٥٠ ، واذا ما اوضحت هذه الحقيقة الى متخذ القرار ونفى المشروع - كان ذلك دليلا على ان ٢ للملاوة " المعطاء للمنافع الاقليمية فى نظر متخذ القرار لابد وان تكون اقل من ٨٠٠ ، واعتبار ان منافع الاستهلاك الاجمالى تساوى الوحدة حيث ان  $٢٠٠ \times ١ + ٢٥٠ \times ٠,٨ = ٢٠٠$  صفر .

واذا ما قدم بديل آخر تبلغ صافى منافع الاستهلاك الاجمالى لـ ٣٠٠ - ومنافع الاستهلاك الاقليمى + ٥٠٠ ، وتقرر قبول المشروع لارتفاع المنافع الاقليمية المتخلف كان معنى ذلك ان " للملاوة " التى يراها السياسيون مناسبة للمنافع الاقليمية بالنسبة للمنافع القوية هى ٨٠٠ حيث ان  $٣٠٠ \times ١ + ٥٠٠ \times ٠,٨ = ٥٠٠$  صفر .

ومضى هذا ان الملاوة تقل عن ٨٠٠ وتزيد عن ٨٠٠ وتعالى الحوار بالنسبة لمشروعات اخرى يمكن التصرف على رقم محدد لهذا الوزن ، وقد يكون ٧٠٠ مثلا .

ومن استخدام آخر للحوار فى سبيل الوصول الى القرار الرشيد : فلنفرض ان صافى المنافع الاستهلاك الاجمالى لمشروع ما بلغت ٢٠٠ ألف جنيه ، وبلغت المنافع الاقليمية ٥٠٠ ألف جنيه ، بينما بلغت صافى



مداخ الاستهلاك الكلى فى مشروع اخر ٣٥٠ الف جنيه ، والمنافع  
الاقليمية ٥٠ الف جنيه فقط ، فيكون اختيار متخذ القرار لاحد هذين  
البدلين على اساس علمى بأن زيادة قدرها ١٠٠ الف جنيه فى المنافع  
الاقليمية يقابلها تضحية فى صافى الاستهلاك الكلى قدرها ١٥٠ الف  
جنيه ، وعلى اساس هذه المقارنة يكون الاختيار مبنيا على معرقة  
مدى التضحية فى الهدف القومى مقابل المنافع الاقليمية او الفتوة .

### ٤/٢/٣ حدود الاستخدام :

ورد عن مجالات استخدام هذا المدخل انه يستخدم للمشروعات الصناعية  
التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص وفى الحالة الاخير يمكن ان تتبين  
وسائل حفز القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات على اساس ربحيتها الاجتماعية  
وتشير بعض الفقرات الواردة - بصراحة - ان استخدام هذا المدخل  
ليس استخداما مطلقا للمفاضلة بين المشروعات بحيث يمكن عن طريقه  
تخصيص الموارد على الانشطة المختلفة ، بل لقد تحدد الاستخدام المتوقع  
له - فى المستقبل القريب - بمقارنة البدائل المختلفة لمشروع واحد  
يهدف الى انتاج محدد . او البدائل الممكنة لاستخدام مورد واحد .  
وهى حدود استخدامات مداخيل المنافع والتكاليف المختلفة لا يختص  
بها هذا الدخل دون غيره .

### ٥/٢/٣ تقييم المدخل وامكانية الاستخدام :

وبالرغم من ان ما ورد عن وصف لهذا المدخل انما ورد موجزا بعض الشئ  
ليصور المعالم الرئيسية له ويخلص طرق الحساب الا انه قد يكون من  
الواضح اعتماد هذا المدخل على بيانات كثيرة ، ومتعددة ، مما يتطلب  
توافر العلية فى الدول النامية . ولقد اتضح وجوب التدبر على بعض التفاصيل  
التي قد لا تتوفر الا فى وجود جداول المدخلات والمخرجات . وثمة صعوبة  
اخرى - وان كانت ليست قاصرة عليه وحده - هى مدى امكان حساب الاسعار



الاجتماعية للدخلات والمخرجات ، وسعر الصرف الاجتماعي ، والاجسار  
الاجتماعي . وهي من الصفات العامة لمنظم اماليه التقييم الاجتماعي  
للمشروعات .

وان كان من مزايا هذا المدخل الشمول ، وتلقى عيوب انفساد  
القرار على اساس نتائج الربحية التجارية ، كما وانها يجعل القرار مسبق  
وغيفة سلطة مفصلة عن القائمين بالتقييم الا ان الاعتماد على ما تقدمت  
الاشارة اليه من بيانات عميره المثال ، وكذا توفر مستوى رفيع من خبرات  
التقييم ما يجعل استخدامه محدودا بمدى توافرها .

### ثالثا : الاولويات والاختصاصات :

#### ١ - تصير الاعتماد على معيار واحد :

اتضح من المرفق السابق وجود معايير متنوعة لقياس مختلف اشعار  
المشروعات على المستوى القومي او اهداف الخطة ، واحتياجاتها  
النسبية من الموارد المختلفة ، بعضها يقيس الاثر على الهدف الرئيسي  
للخطة متسلا في الزيادة في الدخل وبعضها الاخر يقيس الاهداف  
الاخرى مثل اعادة التوزيع او الاثر على النقد الاجنبي او الاثر على السلفة  
او غير ذلك من الاهداف . كما اتضح تفاوت هذه المعايير بين البساطة  
والتعقيد ، وفي المحدودية او الشمول ، من حيث ادخال الاشعار  
غير المباشرة او التفصيل الزمني ، واستخدام الاسعار الاجتماعية  
(اسعار الظل او الاسعار المحاسبية) . الا ان اي منها لا يصلح ان يتخذ  
وحدة للمغالطة والاختيار . لتعدد اثار المشروعات على الاهداف  
القومية ، واختلاف احتياجاتها النسبية من الموارد المتوفرة فيها والتأثير .  
واذا امكن ان استخدام الاسعار الاجتماعية يسهل الربحية تصورها  
اكثر صدقا ( فيجعل المشروعات الاكثر استغناءا للموارد النادرة اقل  
ربحية والعكس بالعكس ) الا ان تعدد اهداف الخطة واختلاف مساهمة



المشروعات بالنسبة لكل منها يوجب البحث عن طريق لترتيب اولويات  
المشروعات واختيار الانسب منها . لا تستمد على قياس وجه واحد من وجه  
آثار المشروعات ، ولو كان الهدف الرئيسى وهو الدخل . ولا يستثنى من هذا  
المدخل الحدیثة لتقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية ، فهى وان تضمنت  
الاثار غير المباشرة ، وحلفت بالاثار على النقد الاجنبى ، واستخدمت  
مقاييس التفضيل الاجتماعى فى التوزيع بين الاستهلاك والادخار وبين  
المنافع الاجله والماجلة ، واستهدفت قياس اثر يشمل او يعبر عن الهدف  
الاساسى المخططة ، متمثلا فى قياس اثر المشروع على الاستثمار او منافع  
الاستهلاك الكلى ( وهو مؤشر للرفاهية ) الا انها ايضا ( مع ما يستلزم  
القيام بها من صعوبات جمه ) لا يمكن الاكتفاء بها وحدها دون اللجوء الى  
معايير مكمله . ولعل مدخل اليونيد وحين تحفل بقياس هدف آخر  
هو اعادة التوزيع ويحاول ان يدخل اثر المعيارين معا ، يلجأ الى  
القرار السياسى ، لتعارض الهدفين ، لمسا من الوصول الى الوزن النسبى  
لكلا الهدفين ، او بصورة اخرى بصور قدر التضحية فى هدف ما مقابل  
تحقيق الهدف الاخر .

وعلى هذا تظل مشكلة ترتيب المشروعات تبحث عن الحل . فترتيبها  
طبقا لكل معيار من المعايير المختلفه يأتى مختلفا ، فاذا رتبنا مجموعة  
من المشروعات مثلا طبقا لاثارها جثم ب ثم د . واذا ما رتبنا حسب  
اثرها على اعادة التوزيع لاختلف هذا الترتيب ، فياتى المشروع ب اولا يليه  
د ثم أ ثم ج .

## ٢ - الاوزان (المعيار المركب ) :

ومن الحلول الواردة ان يعطى لكل هدف من اهداف الخطة وزن ، يشمل  
اهمية النسبية وترجع نتائج تياس اثار المشروعات المختلفة بهذه الاوزان ليتم  
تجميعها بعد ذلك فى رقم واحد ترتب المشروعات بقتضاه .

وأثنى الاختيار بعد ذلك - وهو ضروري إذا ما قصرت الموارد عن تنفيذ جميع المشروعات التي تحقق ربحية ايجابية ( بالنسبة لمجموع المعايير الهامة ) باختيار المشروعات التي تقع في رأس القائمة الى ان يستنفذ الموارد النادرة . ومن الطبيعي انه اذا ما وجدت بدائل لمشروع واحد ( تحقق هدفا واحدا ) اختيار البديل الاكثر ملائمة .

لكن يعيب هذه الطريقة صعوبة تحديد الاوزان ، فهي تعتمد على الاحكام الذاتية من ناحية . كما يتأثر ترتيب المشروعات تأثرا كبيراً بأي تفسيرات طفيفة فيها - كما ينبغى الحذر عند استخدامها ، لئلا يتسبب تلاشي الازدواج الذي ينشأ من جميع المعايير المتداخلة المتشابهة (x)

### ٣ - طرق الامثلة :

قد يكون من المفيد الاشارة الى طرق الامثلة واستخدامها في اختيار المشروعات والتي تستخدم للوصول الى انب مجموعة من المشروعات تعظم واحدا او اكثر من الاهداف ، في ظل قيود تمثل في الموارد الممكن تخصيصها . وقد تكون هذه الطريقة اكثر ملائمة حينما يؤخذ بالتخطيط الشامل ، وحينما تتوافر الخبرة والبيانات ، ولذلك قد يكون من المستبعد اتباعها في اغلب الاعم من الدول النامية .

### ٤ - مشكلة الاختيار - والمنهج العملي :

تبين مما سبق ما يشوب طريقة الاوزان من اعتماده على الاحكام الذاتية ، وهساسية النتائج للتغيرات الطفيفة في قيمتها ، كما تبين ان طرق الامثلة ( البرمجة الخطية وغير الخطية ) لا تتناسب مع الدول النامية ، حيث لا تكاد تستخدم عليها الا في القليل من الدول المتقدمة ، وحيث يوجد التخطيط الشامل ، ويتم تخصيص الموارد وتحديد الاهداف القطاعية وكيف السبيل واذن والادب الاقتصادي تتكدر فيه صور القياس ومناهج التقييم والاختيار وتتفاوت فيما بينها بين البساطة والتعقيد .

(x) مثل قياس الاثر على العمالة ، واثار اعادة التوزيع .



وللاجابة على هذا التساؤل ينبغي أولاً ان نحدد ابعاد المشكلة ووزنها الحقيقية . تمهيداً لتلمس الطريق السديد . واول ما نبدأ به هو ابراز حقيقتي قواردة ، ذكرها بعض مبتدعي المناهج الشمولية في قياس المنافع والتكاليف ، هي ان هذه الطرق على ما فيها من مشقة تكاد تصل الى استحالة التطبيق انما جعلت في الوقت الحالي للمقارنة بين بدائل المشروعات التي تهدف لانتاج محدد ، او البدائل المختلفة لاستخدام مورد معين " وانه من الغامول في المستقبل ان يمتد استخدامها فيتحقق وسيلة للمقارنة المشروعات التابعة لهيئة واحدة . ولا يدعى احد بإمكان استخدامهما في المستقبل القريب كاملة لتخصيص الموارد بصورة مطلقة .

والحقيقة الثانية التي نود ابرازها هي انه في اغلب الحالات لا تكون هناك حاجة لمقارنة مطلقة بين مجموعتكاملة ، متنافرة ، من المشروعات والقرارات الاستثمارية . ففي الكثير من الدول النامية يكون هناك تصور لمسار التنمية الصناعية ، وان تفاوت هذا التصور بين الاستراتيجية الواضحة ، وبين اتجاهات عامة لسياسات التصنيع ومجالات الاستثمارات الصناعية ونتيجة لهذا يكون هناك عدد من المشروعات الحتمية او شبه الحتمية ، اما بقتضى الاستراتيجية الواضحة ، او لموامل اخرى . وفي هذه الحالة يهدف التقييم الاجتماعي الى قياس لاثارها الاجتماعية للطرق البديلة ( بدائل المشروع الواحد ) لاختيار انسبها . وغالباً ما تستغرق هذه المشروعات قدراً كبيراً من الاستثمارات المخصصة للقطاع ما ييسر المقارنة بعد ذلك ويقصرها على عدد محدود من المشروعات .

والحقيقة الثالثة هي تفاوت المشروعات المعروضة من حيث مرحلة دراستها وبالتالي مدى وفرة ودقة بياناتها ، فبعضها قد وردت عروض فعلية لتنفيذها او نريد آلامه . وبعضها الاخر تقدمت عنها تقارير فنية اقتصادية شاملة ، وطائفة اخرى حددت احتياجاتها من الموارد واهدافها بالقياس الى مشروعات مماثلة فهي بذلك في مرحلة مبكرة من الدراسة والاعداد .

وازاء هذه الحقائق يكون المنهج المولى فى اتخاذ طريقة واعمل  
من الدراسة والطبارة المتابعة تدبر اسلها اختيارها يتلاءم مع  
الوضع الجائد فى الاتجاهات التالية .

### تحديد المعايير :

١ - تحديد الهدف الرئيسى للخطمة ، والذى ينفى قياسه ، وكذلك  
الاهداف الفرعية . ويؤدى هذا الى اختيار المعيار الرئيسى . والمعايير  
المكملة .

ومن الناحية العملية تسبق اهم المعايير : هى قياس الاثر  
على زيادة الدخل . وميزان المدفوعات ، وهدف اعادة التوزيع فى بعض  
الحالات .

٢ - اختيار المعيار الذى يتلاءم مع وفرة الخبرات والبيانات وعلى سبيل  
المثال : لو كان الهدف الاجتماعى الرئيسى هو الرفاهية فيمكن  
قياسها بأثر المشروع على الزيادة فى الدخل ، او مفاصم الاستهلاك الكلى  
(منهج اليونسيف) : ولطبيعة المنهج الاخير ويؤدى ما يستلزمه  
من بيانات وخبرات يتسدر معها استخدامه يكون اختيار القيمة المضافة  
مثلا على ان تجرى التصويبات المعبرية باستخدام الاسعار الاجتماعية  
التي تعبر عن التكلفة الاجتماعية للدخلات والقيمة الاجتماعية  
للمخرجات وصغر الصرى على ان تحسب الاثار غير المباشرة ايضا  
اسكالا لتصور عوائد المشروع .

٣ - اختيار الصورة المناسبة لاستخدام المعيار تتناسب مع مدى وفرة البيانات  
فلا تستخدم احصائيات القيمة الحالية التى تقيس فائد المشروع خلال  
عمره الاتاجى الا اذا توفرت بيانات للمشروع على درجة عالية من الثقة .  
اما اذا لم يتوفر هذا الشرط فيكفى بقياسه لسنة من سنوات التشغيل  
المادى .



### - وظيفة المعيار الرئيسى :

١ - يستخدم المعيار لفرضين متناقضين اولهما استبعاد المشروع او طلب  
تمديله . والثانى المفاضلة والاختيار :

وعلى هذا يمكن وضع اساس يرفض المشروع بقتضاه وعلى سبيل المثال  
قد يكون المشروع مقبولا من الناحية الاجتماعية اذا حقق قيمة مضافة موجبة  
تزيد عن قيمة الاجور والاهلاك كحد ادنى .

٢ - وللمفاضلة بين البدائل يجرى التعرف على الموارد النادرة وقياس انتاجية  
هذه الموارد من الهدف الرئيسى . وعلى سبيل المثال اذا كان  
التشد الاجينى يمثل موردا غير متوفر بالقدر الكافى يجرى قياس  
القيمة المضافة ( الهدف الرئيسى ) المحققة منسوبة الى ما بذل  
من هذا المورد . ويكون اختيار البديل الاكثر انتاجية .

### - الاهداف الفرعية والمعايير التكميلية :

يتطلب قياس الاهداف الفرعية للخطوة اختيار المعايير

الملائمة :

- مثل اثر المشروع على الادخار .
  - او الاثر على اعادة التوزيع .
- ويتم استخدامها كخطوة مكملة لدراسة هذه الاثار فى المشروعات  
التي اجتازت الحد الادنى ، وقبلت فى المرحلة الاولى ، للمفاضلة بينها  
او المشروعات "الحدية" التي قاربت الحد الادنى .

\* تستخدم فى بعض الحالات القيمة المضافة المحلية ، باستبعاد الجزء  
المحول للخارج من الاجور والارباح .

في هذه الحالة يمكن الاعتماد على المعايير الفردية المطبق الاشارة اليها واختيار الصورة التي تتناسب مع مدى وفرة اليوانات .

### - الاختبار المتوالى - منهج فتح :-

#### تجربى الاختبارات فى خطوات متتابعة :

الخطوة الاولى : وتهدف الى استبعاد بعض المشروعات هتم ذلك عن طريق قياس كفاءة الموارد فى تحقيق الهدف الرئيسى (مثل الدخل الحلى المولد من المشروع منسوبا الى الاستثمارات والاجور) .

- والمشاريع التى لا تمتاز بالحد الأدنى للكفاءة اما ان تكون مشروعات استثمارية اولاً لانتاج سلع ضرورية (كالمخابز والمطاحن) وهذه تجربى المفاضلة بين اكثر بدائلها جدوى من حيث كفاءة المورد النادر فى تحقيق الهدف الرئيسى . ( وقد يقتضى الامر طلب اعادة الدراسة للتوصل الى بديل اكثر كفاءة ) .

- مشروعات متنافسة وهذه تجربى استبعاد المشروعات التى لم تحقق الحد الأدنى للكفاءة .

الثانية - تجربى بحث المشروعات المتنافسة من حيث اثارها عن الهدف الرئيسى (انتاجية الموارد النادرة - مثل القيمة المضافة المحققة منصوبة بالقياس الاجنبى) ، والاهداف الفرعية على ان يوضع فى الاعتبار قيمة احتياجاتها المطلقة من الموارد ، وما تحققه من اهداف تجربى فحصها فحفا قارنسا ، بادئها بأكثرها انتاجية ، ليهتم اختيار مجموعة المشروعات التى تحقق الهدف الرئيسى والاهداف الفرعية ( رقم مطلق للقيمة المضافة - واعادة التوزيع مثلاً ) فى حدود ما يتاح من موارد نادرة ( الاستثمارات والقياس الاجنبى ) ويمكن بالتجربة والخطأ الوصول الى مجموعة من المشروعات تستنفذ الموارد وتحقق الاهداف المحددة او ما يقرب منها .



## قد يفسر الاختيار المتاح ما يلي :

- ١ - في حالة وجود هذا السل مختلفية لمفهوم معين يجرى عليها أولا -  
اختيارات الاستبعاد ثم الطريقة لاختيار الكثرة اقلية وأقلية  
البدائل الاخرى .
  - ٢ - تجمع المفروقات المرتبطة ارتباطا كاملا - وفاس اثارها  
مجمعة ، وان اختلفت جهات تنفيذها .
  - ٣ - المفروقات الجد يدة المرتبطة بمفروقات عقائدية يجرى حساب  
ربحيتها مضافة الى ربحية المفروقات القائمة . وفي تقديره انه في  
ظل استراتيجية للتنمية ، او مجرد سياسة للتنمية في ظل  
ارتباط طائفتين المفروقات الجد يدة معا او مفروقات قائمة سوف يتكسر  
عدد المفروقات المتنافسة لدرجة تجعل مجال الفاضلة والاختيار  
محسورا في حدود غيقة تجعل الوصول اليه امرا يمكن ادراكه دون عنا .  
شديد .
- وما ينبغي تأكيد آخر الامر هو الدقة في اختيار المعيار المناسب ،  
بالصورة الملائمة ، وحصر التفسيرات المعتمدة في نطاق على ، والاقتصار  
على قياس الانوار غير الباهرة الواضحة ذات الانوار الكبير ، حتى  
يمكن الوصول الى الاختيار المثلوم ، بجهد مبسوط ، في مسائل  
الدولة النامية ، وهي - لظرفها - اهدا ما تكون حاجتها الى الاختيار  
الرئيسي .

